تقويم فاعلية الرقابة الداخلية للنشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة بحث تطبيقي في مديرية زراعة محافظة المثنى

م.د. وعد هادي عبد الحساني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
Waadabd24@Yahoo.com

أ.د. خولة حسين حمدان
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
جامعة بغداد
Dr.kawla@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى اقتراح قائمة استقصاء لتقويم فاعلية الرقابة الداخلية للنشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة وفق ابعادها (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) بالتطبيق في مديرية زراعة محافظة المثنى لتحديد نقاط الضعف في الرقابة الداخلية بعد ان يتم فحص اجابات المعنيين في عينة البحث بمطابقة تلك الاجابات بالبيانات المالية والتقارير الاحصائية.

وان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث عدم فاعلية الرقابة الداخلية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة للنشاط الزراعي في عينة البحث اذ سجلت فاعلية الرقابة ٢١% للبعد الاقتصادي و ٣٣% للبعد البيئي و ٤٠% للبعد الاجتماعي مما أثر على تحقيق اهداف التنمية المستدامة، واوصى البحث بضرورة تبني ديوان الرقابة المالية الاتحادي قائمة الاستقصاء المقترحة لفحص وتقويم فاعلية الرقابة الداخلية وفقا لأبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، التنمية المستدامة، النشاط الزراعي.

Evaluate the effectiveness of internal controlsof agricultural activity to achieve sustainable development/An applied research in Agriculture Directorate of Al-Muthanna Governorate

Lecturer Dr. Waad H. Abd Al-Hassani
College of Administration and Economics
Al-Muthanna University

Prof .Dr. Khawla H. Hamdan
Post-Graduate
Institute for Accounting and Financial Studies
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to propose a survey list to evaluate the effectiveness of internal control of agricultural activity to achieve sustainable development according to its dimensions (economic, environmental, social) by application in the Directorate of Agriculture in Al-Muthanna Governorate. To determine weaknesses in internal control after examining the answers of the stakeholders in the research sample by matching those answers with financial data And statistical reports.

One of the most important conclusions reached by the research is the ineffectiveness of internal control in achieving the dimensions of sustainable development of agricultural activity in the research sample. As the effectiveness of control recorded 21% for the economic dimension, 33% for the environmental dimension and 40% for the social dimension, which affected the achievement of sustainable development goals. The research recommended The Federal Financial

Supervision Bureau should adopt the proposed survey list to examine and evaluate the effectiveness of internal control in accordance with the dimensions of sustainable development.

Keywords: Internal control, Sustainable development, Agricultural activity

المقدمة

يعد النشاط الزراعي محط اهتمام العديد من الجهات المعنية ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ان للتنمية المستدامة أطار نظري يترجم إلى إجراءات عملية وفق خطط تفصيلية لمعالجة القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لذا سعت منظمة الانتوساي الى اصدار معايير لتدقيق التنمية المستدامة وبما ان ديوان الرقابة المالية الاتحادي ملزم بهذه المعايير لذا سعى البحث الى اقتراح قائمة استقصاء للرقابة الداخلية وفق لكل بعد من ابعاد التنمية المستدامة للنشاط الزراعي، ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى أربعة محاور المحور الأول منهجية البحث، المحور الثاني الرقابة الداخلية والتنمية المستدامة، المحور الثالث اقتراح قائمة استقصاء وتطبيقها لتقويم فاعلية الرقابة الداخلية لعينة البحث وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

١-١. مشكلة البحث: تتبلور مشكلة البحث الرئيسة من خلال عدم وجود فحص وتقويم الرقابة الداخلية وفق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي اذ ان قائمة الاستقصاء للرقابة الداخلية المعتمدة في الديوان لم تتضمن تلك الابعاد سواء على قطاع الزراعة الذي تنمي له عينة البحث او القطاعات الاخرى اما ادى الى عدم معرفة فاعلية الرقابة الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف في تلك الابعاد.

١-٢. أهمية البحث: يستمد البحث اهميته من اهمية تحديد فاعلية الرقابة الداخلية وفق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتحديد نقاط الضعف.

١-٣. اهداف البحث: بناءً على ما جاء في إشكالية البحث فان البحث يهدف إلى:

١. التعرف على الإطار النظري للرقابة الداخلية والتنمية المستدامة.

٢. اقتراح وتطبيق قائمة استقصاء للرقابة الداخلية لفحص وتقويم فاعلية الرقابة الداخلية وفق ابعاد التنمية المستدامة لعينة البحث يمكن ان تستعمل من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتحديد اوجه الضعف في كل بعد من ابعاد التنمية المستدامة للنشاط الزراعي.

١-٤. فرضية البحث: يفترض البحث بناءً على ما تم عرضه في اشكالياته وأهدافه إلى عرض فرضية رئيسة وهي: يسهم اقتراح وتطبيق قائمة استقصاء لفحص وتقويم فاعلية الرقابة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) في تحديد نقاط الضعف في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

١-٥. منهج البحث: تم استخدام المنهج الاستقرائي من المصادر العلمية والمنهج التحليلي من خلال الحصول على اجابات من المعنيين في المديرية على قائمة الاستقصاء للرقابة الداخلية المقترحة وفق ابعاد التنمية المستدامة ودراسة البيانات المالية والاحصائية.

١-٦. الحدود المكانية والزمانية للبحث:

الحدود المكانية: مديرية زراعة محافظة المثنى.

الحدود الزمانية: تمثلت البيانات المالية والتقارير الاحصائية (٢٠١٣-٢٠١٩) الخاصة بالنشاط الزراعي والتنمية المستدامة لعينة البحث.

١-٧ أساليب جمع البيانات: لغرض انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية: (الكتب العربية والاجنبية، الدوريات والرسائل الأكاديمية والمهنية، والمقابلات، الانترنت).

المحور الثاني: الرقابة الداخلية والتنمية المستدامة

٢-١. الرقابة الداخلية:

٢-١-١. مفهوم الرقابة الداخلية: تعد الرقابة الداخلية منهج علمي يقوم به مجموعة من الاشخاص في الوحدة الاقتصادية لتزويد الادارة بتأكيدات معقوله حول تحقق الاهداف المعبر عنها بمصداقية التقارير المالية وضمان تطبيق القوانين واللوائح، وكشف الاخطاء ومعالجتها، (Switzer, 2007: 215). كما تعد الرقابة الداخلية عملية مصممة ومنفذة لتوافر تأكيدات معقولة فيما يتعلق بتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الاهداف، بمصداقية التقارير المالية، وكفاءة وفاعلية العمليات، والامتثال للقوانين والتعليمات وتطبيقها (Houck, 2003: 139).

٢-١-٢. تعريف الرقابة الداخلية: كما عرفت الرقابة الداخلية بأنها خطة المنظمة والطرق التي تستعملها منشآت الأعمال لحماية موجوداتها وتزويدها بالمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لترقية وتحسين الكفاية التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المفروضة (Romany & Steinbart, 2000: 253) وأيضاً عرفت الرقابة الداخلية من قبل Coso المنبثقة عن لجنة Tread way بأنها عمليات تنجز من قبل مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية، الإدارة، وأشخاص آخرين (Whitting ton & Pany, 2004: 230).

٢-١-٣. اهداف نظام الرقابة الداخلية: يتمثل الهدف الرئيس للرقابة الداخلية وذلك بالتوفيق بين تصرفات وسلوك واهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها (الياور، ٢٠١٤: ٢٣) وبالتالي فان الاهداف التشغيلية التي تسعى اليها الوحدات الاقتصادية يمكن ايضاحها على النحو الاتي: (الخيرو، ٢٠١٢: ١٨)

أ. ضمان جودة المعلومات المحاسبية.
ب. الالتزام بالسياسات واللوائح المعمول بها.
ج. حماية موجودات الوحدة الاقتصادية من التلف والاختلاس والتلاعب والضياع.
د. كفاية وفاعلية العمليات.
ه. إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.
و. الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.
ز. حماية سجلات ودفاتر الوحدة الاقتصادية من الانحراف والاخطاء غير المتعمدة.

٢-١-٤. المقومات الاساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة: المقومات الاساسية للرقابة الداخلية هي مجموعة القواعد العامة التي ينبغي توافرها كحد أدنى لقيام نظام سليم وفعال للرقابة، وعلى الرغم من انه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية على اختلاف انواعها بسبب الظروف الخاصة بكل وحدة والتي قد تختلف عن غيرها من الوحدات. الا ان هناك مجموعة من القواعد العامة الاساسية التي يمكن اعتبارها مقومات اساسية ينبغي عليها نظام سليم للرقابة الداخلية، ويمكن تطبيقيا في كافة الوحدات الاقتصادية ويمكن تلخيصها بالآتي (فتاح، ومحمد، ٢٠١٢: ٢٤٠):

أ. نظام دقيق لمراقبة الاداء.

ب. استخدام كافة الوسائل المناسبة.
ج. نظام محاسبي.
د. الاجراءات التفصيلية لتنفيذ الاجراءات.
ه. اختيار الموظفين الاكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة.

٢-١-٥. طرق توثيق الرقابة الداخلية: ان الغرض من تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية وتوثيق المعلومات التي يتم الحصول عليها بطريقة مفيدة هو جمع ادلة اثبات كافية، عبر مجموعة من الاجراءات هي: (الاستفسار من الافراد العاملين، قراءة القوانين والنظم والتعليمات، فحص المستندات والدفاتر، الملاحظة، توثيق الفهم). ويتم توثيق الرقابة الداخلية بعدة طرق، ومن هذه الطرق هي (ارنيز، ولوبك، ٢٠٠٢: ٣٩٧-٣٩٩):

أ. **طريقة التقرير الوصفي**: التي تكون على شكل تقرير يشرح فيه الاجراءات المتبعة لكل عملية من عمليات الوحدة الاقتصادية مع وصف لنظام الرقابة والدورة المستندية، بهدف تحديد نقاط الضعف جزئيا وكليا.

ب. **طريقة الملخص التذكيري**: التي تتمثل ببيان عام بالطرق والوسائل التي تتوافر في نظام رقابة داخلية مثالي، بهدف تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي محل التدقيق، (عبدالله، ٢٠٠٤: ١٧٦).

ج. **طريقة خرائط التدفق**: وهي من الطرق المستخدمة في تقييم نظام الرقابة الداخلية، متمثلة برسم بياني يوضح فيه تدفق ومتابعة المستندات لجهة الخاضع للتدقيق، وأهم ما يميز هذه الطريقة انها توفر نظرة عامة للنظام سهلة القراءة وقابلة للتحديث (Arens et al., 2012: 305).

د. **طريقة استقصاء نظام الرقابة الداخلية**: والمتضمنة طرح الاسئلة للعاملين في الوحدة الاقتصادية والاجابة عنها بنعم أولا، إذ تمثل الاجابة بلا قصور او ضعف في النظام، مما يميز هذه الطريقة هي السرعة في عملية التقييم، (Arens et al., 2012: 305).

٢-٢. التنمية المستدامة:

٢-٢-١. مفهوم التنمية المستدامة: ليس هناك اتفاق حول مفهوم التنمية المستدامة، اذ اعطى لها اول مفهوم في تقرير برونتلاند، بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون الاخلال بقدرة الاجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها، ومع ذلك فأن مفهوم التنمية، المستدامة يشير الى جوانب متعدد منها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، (الاسكوا، ٢٠٠١: ٤)، كما قدمت منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) مفهوم للتنمية المستدامة بانها ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للأجيال الحالية والمستقبلية بصفة مستمرة في كل القطاعات والانشطة، والمحافظة على البيئة، (سلام، ٢٠١٤: ١٢٢)، يرى (Bramwell) ان مفهوم التنمية المستدامة يعني البناء الاجتماعي السليم والمنافسة التي تعكس مصالح اصحاب العلاقة، والمفتاح الرئيس في المحادثات الخاصة بالأمور الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ومن خلالها يتم حماية البيئة في المستقبل (Bramwell, 2004: 17). وبالاتي فأن التنمية المستدامة تعالج ثلاثة ابعاد (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) رئيسة متداخلة ومتكاملة، تتقاطع بينهما قضايا تتعلق بالتكنولوجيا والتعليم وبناء المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب والمنظمات الحكومية والاهلية، (المجلس الاعلى للتعليم، ٢٠٠٢: ٦٠).

٢-٢-٢. مؤشرات التنمية المستدامة والنشاط الزراعي: تُعد مؤشرات التنمية المستدامة دليل مهم لمساعدة البلدان على اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن التنمية المستدامة، في ضوء قياس التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما يمكن ان تكون انذار مبكر في الوقت المناسب لمنع الاضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولقد اعترفت قمة الارض عام ١٩٩٢ بدور المهم الذي يمكن ان تؤديه مؤشرات التنمية المستدامة، إذ خصصت الفصل (٤٠) من جدول اعمال القرن ٢١ لدعوة جميع البلدان والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لوضع وتحديد مؤشرات التنمية المستدامة، واستجابة لهذه الدعوة قامت لجنة التنمية المستدامة عام ١٩٩٥ بعمل برنامج معني بمؤشرات التنمية المستدامة (DFSD, 2002: 2).

٢-٢-٣. لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة: ولقد تضمنت مؤشرات التنمية المستدامة المعدة من قبل لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة مؤشرات ومنها ما يتعلق بالنشاط الزراعي وكالاتي (UN, 2007: 11-14):

أ. الارض كموضوع رئيس يتفرع منه مواضيع أخرى هي: استخدام الارض، حالة الارض، التصحر، زراعة، الغابات، ومن اهم المؤشرات التي تستخدم في قياس هذه المواضيع هي: (تدهور الارض، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، استخدام المبيدات في الزراعة، نسبة المساحة التي تغطيها الغابات، تغيير استخدام الارض، الأراضي المتأثرة بالتصحر، كفاءة استخدام الاسمدة، مساحة الأراضي تحت الزراعة العضوية، نسبة الاشجار المتضررة).

ب. المحيطات والبحار والسواحل كموضوع رئيس يتفرع منه مواضيع أخرى هي: المناطق الساحلية، مصائد الاسماك، بيئة بحرية، ومن اهم المؤشرات التي تستخدم في قياس هذه المواضيع هي: (نسبة المئوية من اجمالي السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، نسبة الارصدة السمكية ضمن الحدود البيولوجية، نسبة المناطق المحمية البحرية، جودة المياه).

ج. التنوع البيولوجي كموضوع رئيس يتفرع منه مواضيع أخرى هي: النظام البيئي، النوع، ومن اهم المؤشرات التي تستخدم في قياس هذه المواضيع هي: (النسبة المئوية من مساحة الأراضي المحمية، فاعلية ادارة المناطق المحمية، التغيير في حالة التهديد والانقراض، وفرة الانواع الغريبة، وفرة الانواع الرئيسة مختارة).

٢-٢-٤. مؤشرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية: وفي هذا الصدد قدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريرا عن التنمية الزراعية في الوطن العربي تناول فيه مجموعة كبيرة من المؤشرات تم تقسيمها على النحو الاتي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩)

أ. المؤشرات الاقتصادية والتقنية: وتشمل (الاهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج الاجمالي المحلي، نصيب الفرد من الناتج الزراعي، الاستثمارات في القطاع الزراعي، انتاجية العامل الزراعي، معدل استخدام المكينة الزراعية لكل ١٠٠٠ هكتار، معدل استهلاك الاسمدة الكيمياوية).

ب. المؤشرات الموردية الارضية والمائية: وتشمل (نسبة المئوية للأراضي الزراعية من مساحة الأراضي، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نسبة المساحة المروية من الأراضي المزروعة، نسبة المساحة للمحاصيل الموسمية المستديمة الى مساحة الأراضي المزروعة، استخدم البذور والتقاوي المحسنة، نسبة مساحات الغابات والمراعي من مساحة الأراضي، معدلات السحب السنوي من المياه للنشاط الزراعي).

ج. المؤشرات السكانية والاجتماعية: وتشمل نسبة السكان الريفيين الى اجمالي السكان، نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية، نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية، نسبة السكان تحت خط الفقر، نسبة القوة العاملة في الزراعة الى اجمالي القوة العاملة، نسبة السكان المعرضين لسوء تغذية.

د. المؤشرات البيئية: وتشمل (التصحر والزحف الصحراوي، مساحة المحميات الطبيعية، مؤشرات التكامل التنوع الحيوي، اعداد اجناس الطيور، اعداد اجناس النباتات العليا).

٢-٢-٥. مؤشرات الامن الغذائي: أما بخصوص مؤشرات الامن الغذائي فقد قدمت منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مجموعة من المؤشرات مقسمه حسب ابعاد الامن الغذائي سنتناول اهم هذه المؤشرات بحسب علاقته مع النشاط الزراعي وحسب الاتي (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤):

أ. بعد التوافر: يشمل (متوسط قيمة انتاج الاغذية، حصة امدادات الطاقة الغذائية من الحبوب والجذور والدرنات، متوسط امداد البروتينات من اصول الحيوانية).

ب. بعد الحصول: يشمل (نسبة الطرق المعبدة الى اجمالي الطرق، الناتج المحلي للإجمالي للفرد (بالقوة الشرائية)، معدل انتشار نقص التغذية، حصة أنفاق الفقراء على الغذاء).

ج. بعد الاستقرار: يشمل (نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب، نسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بالري، قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالأرصدة الاجمالية من البضائع).

د. بعد الانتفاع: يشمل (الحصول على مصادر محسنة لمياه، الحصول على مصادر محسنة لصرف الصحي، النسبة المئوية من لأطفال دون سن الخامسة من العمر الذين يعانون الهزل والتقزم ونقص الوزن، النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون نقص الوزن).

٢-٢-٦. معيار (رقم ٥١٣٠) التنمية المستدامة دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية: اصدرت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للانتوساي وثيقة على اربعة اجزاء اذ تضمن الجزء الاول خلفية عن مصادر التنمية المستدامه والتنمية المستدامة والحكومات اذ اكد هذا الجزء على دور الحكومات في وضع السياسات والبرامج وتاثير التنمية المستدامة على الاجهزة العليا للرقابة لتحديد الى اي مدى قامت الحكومة او الهيئة بتطبيق مبادئ وممارسات التنمية المستدامة اما الجزء الثاني كان بعنوان التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي وتضمن استراتيجيات واهداف ومؤشرات التنمية المستدامة كما تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وانظمة الادارة البيئية والمساءلة واعداد التقارير للتنمية المستدامة وعرض تجارب بعض الدول في ذلك اما الجزء الثالث فكان بعنوان التنمية المستدامة على مستوى البرامج اذ تضمن البرامج والتنمية المستدامة وفرص اجراء الرقابة على مستوى البرامج واختيار موضوعات للرقابة وتحديد النطاق وتصميم الاعمال الرقابية على التنمية المستدامة وعرض الجزء الرابع الخطوات التي قد تحتاج الاجهزة العليا للرقابة الى اتخاذها من اجل تطوير قدرتها على تنفيذ الاعمال الرقابية في مجال التنمية المستدامة والتي تشمل تحديد الصلاحيات ووضع الستراتيجية وبناء القدرة والخبرة ضمن الجهاز الاعلى للرقابة وتنفيذ الاعمال الرقابية والتعلم من الخبرة الخاصة بالجهاز الاعلى للرقابة ومن الاخرين والخطوة الاخيرة هي إحداث التأثير (حمدان، ٢٠١٨: ١٢١-١٢٢).

المحور الثالث: اقتراح قائمة استقصاء وتطبيقها لتقويم فاعلية الرقابة الداخلية لعينة البحث

سيتم في هذا المحور تقويم فاعلية الرقابة الداخلية لمديرية زراعة المثنى من خلال قائمة الاستقصاء المقترحة لكل بعد من ابعاد التنمية المستدامة بعد ان يتم التعريف بعينة البحث.

٣-١. نبذة تعريفية عن عينة البحث (مديرية زراعة محافظة المثنى):

٣-١-١. تاريخ تأسيسها: في عام ١٩٧٢ تأسست مديرية زراعة المثنى، بأسم دائرة الاصلاح الزراعي لمحافظة المثنى واستمرت تحمل هذا الاسم حتى عام ١٩٧٩، وبعدها تغيير اسمها إلى الهيئة العامة للزراعة والاصلاح الزراعي لمحافظة المثنى واستمرت لغاية عام ١٩٨٧، ولكن بعد صدور قانون وزارة الزراعة والري المرقم (٧٦) في عام ١٩٨٧، تغيير اسمها إلى مديرية الزراعة والري في محافظة المثنى، وبعد اصدار قانون وزارة الزراعة المرقم (٧) في عام ١٩٩٣، اصبح اسمها مديرية الزراعة في محافظة المثنى، واستمرت على هذا الاسم حتى بعد صدور قانون وزارة الزراعة المرقم (١٠) لسنة ٢٠١٣ المعدل.

٣-١-٢. الاهداف المقررة بموجب القانون: حددت المادة (٢) من قانون وزارة الزراعة المرقم (١٠) لسنة ٢٠١٣ اهداف تسعى وزارة الزراعة إلى تحقيقها عبر تشكيلاتها الداخلية وتشكيلاتها الخارجية المتمثلة بمديريات الزراعة في المحافظات غير منتظمة بإقليم وهذه الاهداف هي :(تحقيق التنمية الزراعية واجراء البحوث الزراعية لتطوير العملية الانتاجية وتقديم الخدمات في ميادين الانتاج النباتي والحيواني ونشر طرق الزراعة الحديثة وتوافر المستلزمات الزراعية وتطوير العمل في مجالات الوقاية والارشاد والتعاون والتدريب وخدمات الثروة الحيوانية والعمل على تطبيق التشريعات الزراعية لغرض الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي).

٣-٢. قائمة الاستقصاء المقترحة لتقويم فاعلية الرقابة الداخلية لمديرية زراعة المثنى: لدى اطلاع الباحثان على قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية المستخدمة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي، لفحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المعنية بالنشاط الزراعي، لم تتضمن قائمة الاستقصاء أسئلة عن أبعاد التنمية المستدامة، لذا سيتناول الباحثان أعداد وتطبيق قائمة استقصاء لفحص نظام الرقابة الداخلية في عينة البحث تشمل كافة ابعاد التنمية المستدامة.

اولاً. البعد الاقتصادي: يوضح الجدول (١) قائمة اسئلة تتعلق بالبعد الاقتصادي وتم الاجابة عليها من المعنيين في عينة البحث اذ سجل هذا البعد فاعلية الرقابة الداخلية ٢١%.

الجدول (١): قائمة الاستقصاء للنشاط الزراعي للتحقيق البعد الاقتصادي

ت	اولاً. البعد الاقتصادي	نعم	لا
١	هل يتم اعداد وتنفيذ الخطط الوطنية والداخلية لزيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي	✓	
٢	هل يتم الفصل بين واجبات اللجان المسؤولة عن اعداد الخطط الزراعي واللجان المسؤولة عن متابعة تنفيذ الخطط الزراعية	✓	
٣	هل توجد خطة لاستغلال انتاج المحاصيل الاستراتيجية من (الحنطة، الشعير، الشلب) في عمليات التسويق الى وزارة التجارة	✓	
٤	هل يوجد لجان مختصة بتأجير الاراضي الزراعية الشاغرة حسب القوانين والتعليمات، منفصلة عن لجان متابعة استغلال الاراضي الزراعية المؤجرة		✓

ت		نعم	لا
٥	هل توجد خطة لتحصيل كافة ايرادات النشاط الزراعي لغرض زيادة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي		✓
٦	هل يتم تخصيص وصرف مبالغ من الموازنة التشغيلية لشراء الموجودات الثابتة الزراعية (المختبرية)		✓
٧	هل ان جميع المشاريع الاستثمارية الزراعية عاملة		✓
٨	هل يتم تشكيل لجان مختصة لاستلام مشاريع الزراعية ذات التنفيذ المباشر حسب القوانين والتعليمات النافذة		✓
٩	هل يتم اعداد خطط واستراتيجيات لربط مشاريع المبادرة الزراعية مع ابعاد التنمية المستدامة		✓
١٠	هل يتم أعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع المقدمة وفق المبادرة الزراعية واعطاء الاولوية للمشاريع ذات الفائدة الاقتصادية		✓
١١	هل توجد لجان دورية لمتابعة تنفيذ مشاريع المبادرة الزراعية ورصد المتلكئين من اصحاب قروض المبادرة الزراعية		✓
١٢	هل توجد لجان دورية لمتابعة تنفيذ مشاريع المبادرة الزراعية ورصد المتلكئين من اصحاب قروض المبادرة الزراعية		✓
١٣	هل يتم اعداد الكشوفات الاحصائية السنوية لرصد المشاريع الزراعي النباتي والحيوانية وحسب حالة كل مشروع واعداد الثروة الحيوانية المرقمة وحسب كل نوع واعداد الاشجار والبساتين		
١٤	هل يتم مقارنة خطط الانتاج الزراعي مع النتائج الفعلي وتحديد نقاط الضعف وتقديم التوصيات		✓
	المجموع	٣	١١
	فاعلية الرقابة الداخلية في البعد الاقتصادي		**٢١%**

يلحظ من الجدول والمعلومات التي تم الحصول عليها من البيانات المالية والتقارير الاحصائية نقاط الضعف والتي تتمثل في:

أ. لا توجد خطة واضحة لتحصيل كافة ايرادات النشاط الزراعي من اجل زيادة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من ارتفاع نسبة تحصيل ايرادات ايجار الاراضي الزراعية من اجمالي الايرادات المحصلة خلال سنوات البحث، وكما يوضحها الشكل (١)

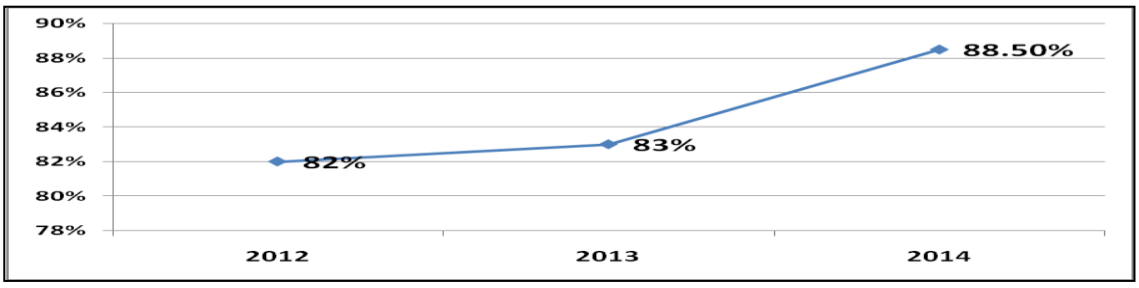

الشكل (١): نسبة تحصيل ايرادات ايجار الاراضي الزراعية من اجمالي الايرادات المحصلة

ولا توجد احصائية بالديون المترتبة بذمة مستأجري الاراضي الزراعية، وعدم التزام المديرية في اعداد الخطط والسياسات لتأجير الاراضي الزراعية ومتابعتها مما يضعفها في تحقيق الهدف للتنمية المستدامة بعد عام (٢٠١٥) الذي يتضمن ايقاف تدهور الاراضي وعكس مساره.

ب. لم يتم تخصيص مبالغ في الموازنة التشغيلية لشراء الموجودات الثابتة الزراعية (الاجهزة المختبرية)، اذ يبلغ عدد الاجهزة الاجمالي في المختبر (١٠) جهاز، منها (٦) جهاز غير عاملة اي بنسبة (٦٠٪) من اجمالي الاجهزة المختبرية الموجودة، ومن خلال المقابلة والاستفسار مع رئيس وموظفي شعبة التربة والمياه، اتضح ان هذه الاجهزة لم يتم استبدالها منذ عام (٢٠٠٤).

ج. لا توجد أي جهة في المؤسسة الزراعية تقوم بمقارنة خطط الانتاج الزراعي مع النتائج الفعلي وتحديد نقاط الضعف وتقديم التوصيات، اذ شكل عام (٢٠١٩) انخفاض في تنفيذ خطة الانتاج للمحاصيل الاستراتيجية (الشعير، الشلب) إذ بلغت نسب الانتاج (٣٩٪، ٦٩٪) على التوالي مقارنة مع المخطط من الانتاج، كما انخفضت نسبة الزيادة في الانتاج لمحصول الحنطة لتصل إلى نسبة (١٠٥٪) في عام (٢٠١٩) مقارنة مع نسب الزيادة في الانتاج عن المخطط لمحصول الحنطة البالغة (١١١، ١١٣) للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي، وان التفاوت وعدم الالتزام المؤسسة الزراعية بتنفيذ خطط واضحة وممكنة التطبيق، يضعف من مساهمة المؤسسة الزراعية في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل القضاء على الفقر والجوع وتوافر الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

د. لا يتم اعداد خطط واستراتيجيات لربط مشاريع المبادرة الزراعية مع ابعاد التنمية المستدامة على الرغم من اهمية تلك المشاريع على ابعاد التنمية المستدامة وحسب الاتي:

❖ بلغت مشاريع انشاء وتأهيل مشاريع فروج اللحم (١٠٧) مشروع، كما بلغت مشاريع انشاء وتأهيل مشاريع بيض المائدة (٥) مشروع، وبلغت مشاريع تربية الاسماك (٢) مشروع، ويوضح الشكل (٢) الزيادة في تلك المشارع بعد إطلاق المبادرة، اما بخصوص مشاريع (انشاء مشاريع تسمين العجول والحملان، الاغنام والجاموس) و (انشاء مشاريع ابقار الحليب) البالغ عددها (٢٢٣، ٧) مشروع على التوالي لا يمكن مقارنتها لعدم توفر احصائية معتمدة منذ عام (٢٠٠٨) للثروة الحيوانية.

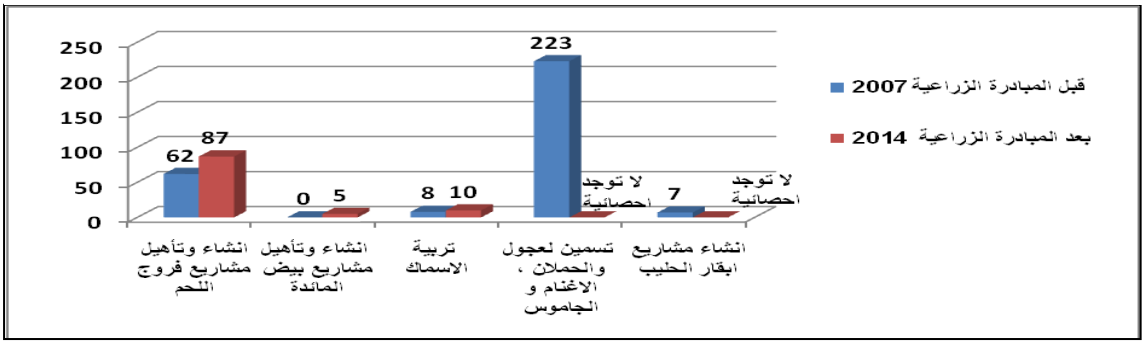

الشكل (٢): اعداد المشاريع النشاط الحيواني قبل وبعد المبادرة الزراعية

وبشكل عام ان المشاريع المبادرة الزراعية ذات تأثير ايجابي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تماشيا مع تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوافر العمل اللائق للجميع.

❖ بلغت مشاريع (انشاء بساتين النخيل، خدمة وتطوير بساتين النخيل)، (٧٥، ١٣٤) مشروع على التوالي وعند مقارنة اعداد وانتاج اشجار النخيل قبل إطلاق المبادرة الزراعية وبعدها وكما يوضحها الشكل (٣) نلاحظ إذ ان التأثير الايجابي واضح وبزيادة (٦٧٥٣٨٠) شجرة نخيل، و (١٦٩٠١) طن، الا انه كمية الزيادة في الانتاج لا تتناسب مع اعداد الزيادة في اشجار النخيل.

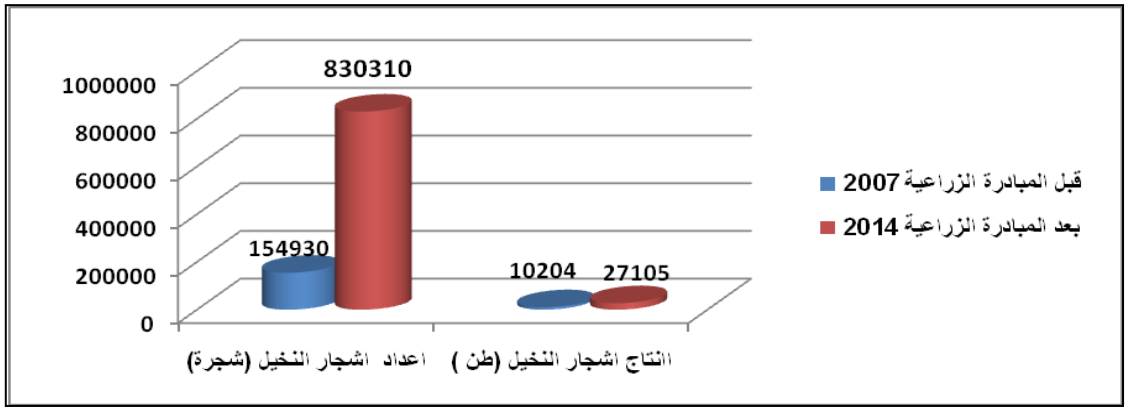

الشكل (٣): اعداد وانتاج اشجار النخيل قبل وبعد المبادرة الزراعية

وبخصوص أعداد مكاتب بيع المستلزمات الزراعية فبلغت (٧) مكتب زراعي وعند مقارنة اعداد المكاتب الزراعية البالغة (٥) مكتب زراعي، في العام (٢٠٠٧) قبل إطلاق المبادرة الزراعية، مع اعداد المكاتب الزراعية البالغة (١٢) مكتب زراعي، في العام (٢٠١٩)، اي بزيادة (٧) مكاتب زراعية، كما بلغت اعداد العيادات البيطرية (٧) عيادة.

ثانيا. البعد البيئي: يوضح الجدول (١) قائمة اسئلة تتعلق بالبعد الاقتصادي وتم الاجابة عليها من المعنيين في عينة البحث اذ سجل هذا البعد فاعلية الرقابة الداخلية ٣٣%.

الجدول (٢): قائمة الاستقصاء للنشاط الزراعي للتحقيق البعد البيئي

ت	ثانياً. البعد البيئي	نعم	كلا
١	هل توجد لجان دورية لمتابعة اعمال مكاتب تداول المواد الزراعية حسب القوانين والتعليمات.	✓	
٢	هل يتم تقييم السلامة البيئية لمشاريع الثروة الحيوانية حسب القوانين والتعليمات.	✓	
٣	هل توجد خطة تستهدف استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة للري الزراعي في زيادة الاراضي الزراعية ومواجهة شحة المياه.		✓
٤	هل يتم تقييم نتائج الفحوصات الفيزيائية والكيميائية للمياه للصرف الصحي المعالجة للري الزراعي مع المحددات الوطنية.	✓	
٥	هل يتم الفصل بين لجان مكافحة الامراض التي تصيب الانتاج الزراعي ولجان رصد نتائج مكافحة الامراض التي تصيب الانتاج الزراعي بوساطة المختبرات البيئية الموجودة.		✓
٦	هل يتم الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر، من خلال دمج استراتيجية استأصل الفقر مع الخطط وبرامج مكافحة التصحر.		✓
٧	هل يتم استغلال منظومات الرصد الجوي الزراعي التابعة لهيئة الارشاد الزراعي في عمليات التنبؤ بتغييرات المناخ.		✓
٨	هل توجد لجان مشتركة لحماية الثروة الحيوانية البرية والثروة السمكية مهمتها رصد المخالفين لقوانين والتعليمات.		✓

ت		نعم	كلا
٩	هل يتم اعداد الكشوفات الاحصائية السنوية لرصد الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والاراضي المستغلة في الزراعة، الاراضي الصحراوية واعداد الحيوانات المهددة بالانقراض.	✓	
١٠	هل يتم الدعم الفني للغابات والمشاجر الاصطناعية.		✓
١١	هل يتم الافصاح في القوائم المالية عن مبلغ الغرامات الناتج من المخالفات البيئة للعاملين في النشاط الزراعي علما ان النظام المطبق فيها هو النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي.		✓
١٢	هل يتم الفصل بين لجان رصد المخالفات البيئة ولجان تحديد مبلغ المخالفة البيئة الناتجة من العاملين في النشاط الزراعي.		✓
المجموع		٤	٨
فاعلية الرقابة الداخلية في البعد البيئي		**%٣٣**	

يلحظ من الاجابة ومن البيانات المالية والتقارير الاحصائية الاتي:

أ. لا توجد خطة لدى المؤسسة الزراعية تستهدف استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة للري الزراعي في زيادة الاراضي الزراعية ومواجهة شحة المياه. **اذ بلغت** نسبة السكان المشمولين بمعالجة مياه الصرف الصحي نسبة (٨,٥٪) لسنة ٢٠١٤ مقارنة مع نسبة (٩٪، ٨,٧٪) للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي، فضلا عن عدم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري الزراعي في استصلاح الاراضي الزراعية، مما ادى الى تخفيض من مساهمة المؤسسة الزراعية في تحقيق الهدف السادس للتنمية المستدامة بعد عام (٢٠١٥) والمتمثل: ضمان وجود إدارة مستدامة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

ب. لم يتم الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر، من خلال دمج استراتيجية استئصال الفقر مع الخطط وبرامج مكافحة التصحر، اذ توجد مساحات شاسعة من الاراضي في المحافظة تصل (٤٨١١) ألف هكتار غير مستغلة في الزراعة تكون مساعد ايجابي على انتشار اهم التحديات المتمثلة بظاهرة الزحف الصحراوي التي تحول دون تحقيق في البعد البيئي للتنمية المستدامة، خاصة وان مساحات الاراضي الصحراوية والمتصحرة في تزايد بلغ (١٩٠٠١٠٠) دونم عن سنة (٢٠٠٧).

ج. ضعف الدعم الفني للغابات والمشاجر الاصطناعية، **اذ** ان عدد الغابات الاصطناعية في المحافظة هو (٢) غابة بمساحة اجمالية (١٠٠) دونم، موقف المؤسسة الزراعية تجاه الغابات الاصطناعية هو الاشراف والمتابعة بوساطة الشعب الزراعية التابعة لها اداريا لتلك الغابات الاصطناعية، وفشل وتوقف مشروع غابة الشراكية بسب تملح التربة وموت اغلب الاشجار التي زرعت فيها، فضلا عن عدم وجود ملاك وظيفي لمتابعة العمل في الغابة مما يعطي مؤشر إلى عدم التزام المؤسسة الزراعية في الحفاظ على الغابات ودعمها خلافا لمادة (٣) اولا من قانون الغابات والمشاجر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩ التي تنص على (دعم وزارة الزراعة للغابات الطبيعية وانشاء مشاجر ودعم الموجودة واصحابها او المستحدثة من خلال الاشراف الفني وتوافر الشتلات المختلفة وتقديمها إلى المستفيدين بأسعار مناسبة وحسب الخطة)، وان عدم الالتزام بالقانون اعلاه يضعف من مساهمة

مؤشر نسبة المساحة التي تغطيها الغابات، في تحقيق الهدف الخامس عشر للتنمية المستدامة المتضمن: ادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر.

د. لا يتم الافصاح في القوائم المالية عن مبلغ الغرامات الناتج من المخالفات البيئة للعاملين في النشاط الزراعي، على الرغم من وجود نسبة ايراد غرامات من اجمالي الايرادات المحصلة خلال سنوات البحث، إذ تصل النسب إلى (٠,٢٤٪، ٠,١٥٪ ، ٠,٠٢٪) للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) على التوالي، ولكن مبالغ الغرامات الظاهرة في القوائم المالية هي مبالغ تعود لمخالفات ادارية، وليس لمبالغ ناتجة من مخالفة القوانين والتعليمات البيئية، مما يتنافى عمل أدارة المؤسسة الزراعية مع مبدئ التنمية المستدامة والمتمثل : السعي للتحسين المستمر للأداء البيئي.

ثالثاً. البعد الاجتماعي: يوضح الجدول (١) قائمة اسئلة تتعلق بالبعد الاقتصادي وتم الاجابة عليها من المعنيين في عينة البحث اذ سجل هذا البعد فاعلية الرقابة الداخلية ٤٠٪.

الجدول (٣): قائمة الاستقصاء للنشاط الزراعي للتحقيق البعد الاجتماعي

ت	ثالثاً. البعد الاجتماعي	نعم	كلا
١	هل توجد مساواة بين المرأة الريفية والرجل الريفي في استصلاح الاراضي الزراعية ومنح القروض الزراعية حسب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة.		✓
٢	هل توجد خطط سنويا تهدف لتحقيق الامن الغذائي من خلال تحسين التنمية الزراعية وفق قانون وزارة الزراعة.	✓	
٣	هل توجد الية واضحة يتم الاعتماد عليها في توزيع المستلزمات الزراعية على الفلاحين والمزارعين.		✓
٤	هل يراعي استبدال لجان توزيع المستلزمات الزراعية على الفلاحين والمزارعين.	✓	
٥	هل يتم الفصل بين لجان الكشف على تحديد المستلزمات الزراعية ولجان توزيع المستلزمات الزراعية.	✓	
٦	هل توجد الية معينة لتوزيع تخصيصات المبادرة الزراعية في المحافظة على اساس نسب الفقر لوحدات الإدارية.		✓
٧	هل توجد كشوفات احصائية بأعداد واسماء المستفيدين من الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية من المستلزمات الزراعية.	✓	
٨	هل توجد مراكز مختصة لتقييم الخدمات المقدمة للفلاحين والمزارعين خلال السنة وفق قانون وزارة الزراعة.		✓
٩	هل توجد كشوفات بأعداد واسماء الفلاحين والمزارعين المتميزين لإعطائهم الأولوية بمنح القروض الزراعية وتقديم المستلزمات الزراعية.		✓
١٠	هل يتم قياس نصيب الفرد الفلاح والمزارع من الاراضي وتأثيره على الانتاج الزراعي.		✓
	المجموع	٤	٦
	فاعلية الرقابة الداخلية في البعد الاجتماعي	٤٠%	

يلحظ من الاجابة ومن البيانات المالية والتقارير الاحصائية الاتي:

أ. لا توجد مساواة بين المرأة الريفية والرجل الريفي في استصلاح الأراضي الزراعية ومنح القروض الزراعية حسب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، اذ بلغت حصة المرأة الريفية من اجمالي عدد المشاريع (١٢٪) ومن اجمالي المصروفات على المشاريع نسبة (١٥٪) خلال سنوات البحث، مما يدل على عدم الالتزام بالمادة (١٤) المتضمنة: حصول المرأة على كامل حقها من القروض الزراعية الممنوحة لإقامه المشاريع الزراعية، من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩، مما ادى الى عدم مساهمة عينة البحث في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل: تعزيز المساوة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويرجع سبب ذلك لعدم وجود تخصيص على الصندوق التخصصي لتنمية المرأة الريفية في فرع المصرف الزراعي التعاوني للرميثة التي تتعامل معه (٤) شعب زراعية من اصل (٧) شعب زراعية تابعة للمؤسسة الزراعية.

ب. لا توجد كشوفات بأعداد وأسماء الفلاحين والمزارعين المتميزين لإعطائهم الأولوية بمنح القروض الزراعية وتقديم المستلزمات الزراعية، اي من خلال الاطلاع على كشوفات القروض الزراعي وكشوفات تقديم المستلزمات الزراعية لم يتبين وجود ميزة للفلاحين والمزارعين المتميزين، على الرغم من تأثيرها الايجابي في حالة العمل بها.

ج. لا توجد مراكز مختصة لتقييم الخدمات المقدمة للفلاحين والمزارعين خلال السنة، وانما توجد فروع لشركات زراعية عامة تابعة إلى وزارة الزراعة تقوم بتوافر المستلزمات الزراعية بعد التنسيق والتعاون مع المؤسسة الزراعية، مما يصعب من معرفة التقدم المحرز في النشاط الزراعي من جراء تحسين الخدمات الزراعية المقدمة سنويا للمزارعين بما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة المتمثل: توافر الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

د. لا يتم قياس دور الاعلام الزراعي على النشاط الزراعي في المؤسسات الزراعية، إذ يتضح عدم وجود خطة لشعبة الاعلام في المؤسسة الزراعية خلال سنوات البحث، ومن خلال المقابلة والاستفسار مع رئيس وموظفي شعبة الاعلام في المؤسسة الزراعية اتضح ان المنجز الفعلي من وسائل الاعلام (اللوحات والبوسترات، المجلات والجرائد) تتم بعد انتهاء المؤتمر او الندوة الزراعية ويتم توزيعها على الموظفين الداخلين، إذ لا توجد لوحات خارجية في الطرق العامة تخص منح قروض المبادرة الزراعية بدون فائدة، او تتضمن كيفية التعامل مع المبيدات الزراعية، أو الاعلان عن مؤتمر او ندوة ارشادية تتطلب حضور الفلاحين والمزارعين، كما لم يتم استغلال وسائل الاتصال الاجتماعي (الانترنيت) في الاعلان عن البرامج الزراعية، ولقد اثر ضعف الاعلام الزراعي في المؤسسة الزراعية على اعداد الفلاحين والمزارعين المتقدمين للحصول على قروض المبادرة الزراعية اذ تنخفض نسب المتقدمين للحصول على قرض لتصل إلى (٢,٨٪، ١,٤٪، ٢,٢٪) من اجمالي اعداد الفلاحين والمزارعين خلال سنوات البحث (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) على التوالي، وان انخفاض اعداد المشمولين بالقروض الزراعية يضعف من تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة المتمثل: القضاء على الفقر والجوع وتوافر الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

واتضح من عملية تقييم وفحص الرقابة الداخلية للنشاط الزراعي، اثبات فرضية البحث التي مفادها إن اعداد وتطبيق قائمة استقصاء وفقا لأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) لقياس فاعلية الرقابة يساهم في تحدد نقاط القوة والضعف في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. عدم فاعلية الرقابة الداخلية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة للنشاط الزراعي في عينة البحث اذ سجلت فاعلية الرقابة ٢١% للبعد الاقتصادي و ٣٣% للبعد البيئي و ٤٠% للبعد الاجتماعي مما أثر على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٢. لم يتم فحص وتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفقا لأبعاد التنمية المستدامة سواء من قبل المدقق الداخلي او ديوان الرقابة المالية الاتحادي لغرض تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٣. لا يتم اعداد خطط واستراتيجيات تاخذ بعين الاعتبار اهداف التنمية المستدامة، كما لاتوجد لعينة البحث مؤشرات اقتصادية وبيئية واجتماعية يتم مقارنة نتائجها مع اهداف التنمية المستدامة.

٤. عدم تقييم الثروة الحيوانية وفق للمعايير المحلية، ولا يتم الافصاح في القوائم المالية عن مبلغ الغرامات البيئة عن المخالفات.

٥. لا توجد جهة في مديرية زراعة المثنى تقوم بمقارنة خطط الانتاج الزراعي مع الانتاج المتحقق وتحديد الانحرافات ومعرفة اسبابها ليتم معالجتها.

٦. عدم توافر إحصائية بالديون المترتبة بذمة مستأجري الاراضي الزراعية وعدم التزام المؤسسة الزراعية في اعداد الخطط والسياسات لتأجير الاراضي الزراعية ومتابعتها يصعب من تحقيق الهدف الخامس عشر للتنمية المستدامة بعد العام (٢٠١٥) الذي يتضمن ايقاف تدهور الاراضي وعكس مساره.

٧. لم يتم الالتزام ببعض مواد القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية مما يؤدي الى عدم امكانية تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٨. لا يوجد تنسيق وتعاون مع الجهات المختصة العالمية وحسب الاتفاقيات في مجال التدريب وحماية الحيوانات والنباتات فضلا عن التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة المحلية لتوفير الطاقة الكهربائية والحصة المائية.

٩. ولرفع مستوى التعليم والقاء محاضرات في الارشاد الزراعي.

١٠. عدم الالتزام المؤسسات الزراعية في اعطاء كامل حقوق المرأة الريفية من القروض الزراعية يضعف من مساهمة المؤسسة الزراعية في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١. انخفاض اعداد المشمولين بالقروض الزراعية يضعف من تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة المتمثل بالقضاء على الفقر والجوع وتوافر الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة تبني ديوان الرقابة المالية الاتحادي قائمة الاستقصاء المقترحة لعملية فحص وتقويم فاعلية الرقابة الداخلية وفقا لأبعاد التنمية المستدامة لغرض تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٢. على المؤسسات الزراعية أعداد وتنفيذ خطة واضحة لتحصيل كافة ايرادات النشاط الزراعي من اجل زيادة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

٣. ضرورة التزام مؤسسات النشاط الزراعي بالاتفاقيات الدولية والقوانين والتعليمات المحلية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي والتنمية المستدامة.

٤. ضرورة المؤسسات الزراعية السعي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في ايقاف تدهور الاراضي وعكس مساره، القضاء على الفقر والجوع وتوافر الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، ادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ضمان وجود إدارة مستدامة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. **الوثائق والتقارير الرسمية:**

١. المجلس الاعلى للتعليم في دولة قطر، التنمية المستدامة، ٢٠٠٩.

٢. الاسكوا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج، ٢٠٠١.

٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٩.

٤. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، روما، ٢٠١٤.

٥. مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤).

ب. **الكتب والدوريات:**

١. أرينز، الفين ولوبك، جيمس، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي وأحمد حامد حجاج، المراجعة مدخل متكامل، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢.

٢. حمدان، ٢٠١٨، برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفه والتطبيقية، المجلد ٢٦ العدد ٢.

٣. الخيرو، ايمان مؤيد، تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق انموذج (coso) بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٩، العدد ٧٠، ٢٠١٢.

٤. سلام، محمد امين، حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيف التنمية المستدامة. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٣.

٥. عبد الله، خالد امين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل، ٢٠٠٤.

٦. فتاح، ابتسام احمد، ومحمد، رجاء جاسم، تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة السيارات، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد ٧، العدد ٢٠، ٢٠١٢.

٧. الياور، علي عصام، نظام الرقابة الداخلية الإطار النظري والاجراءات العملية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، الطبعة الاولى، ٢٠١٤.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Arens, Alvin A. Elder, Randal J.&Beasley, MarkS, auditing and assurance services, 2012.
2. Bramwell, Bill, Coastal Mass Tourism, Diversification and Sustainable Development in Southern Europe, 2004.
3. DFSD, indicators of sustainable development: framework and methodologies, Department of Economic and Social Affairs, 2001.
4. Houck,T,p, practical guidance to improve your audits, 2003.

5. Romney, Marshall. B. & Steinbart, Paul John, (2000), Accounting Information systems, 8th / Ed, Prentice Hall.
6. Switzer,susan, internal audit reports pos Sarbanes oxley, 2007.
7. United Nations, Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies, Third Edition, 2007.
8. Whittington, O. Ray & Pany, Kurt, (2004), Principles of Auditing and other Assurance services, 14th /e, Irwin.